

السلطات السعودية تدعم الناشط سعود الفرج



في حادثة أثارت موجة من الإدانات الحقوقية، أعلنت السلطات السعودية تنفيذ حكم الإعدام في رجل الأعمال والملياردير (سعود الفرج) البالغ من العمر 42 عامًا، بعد إدانته بالمشاركة في احتجاجات مناهضة للحكومة شهدتها محافظة القطيف في عام 2011، وهي منطقة ذات أغلبية شيعية شرقي المملكة.

وقالت وزارة الداخلية إن التنفيذ جاء بناءً على "أمر ملكي" صدّق على الحكم، مؤكدة أن الدولة "ملتزمة بالحفاظ على الأمن وتحقيق العدالة وتطبيق أحكام الشريعة بحق من يعتدي على الأبرياء ويهدد استقرار المجتمع"، كما حذّرت من الإقدام على أفعال مماثلة قد تستوجب العقوبة الشرعية.

لكن خلف هذا الإعلان الرسمي تتجه الأنظار إلى الرواية الحقوقية التي تتحدث عن إجراءات أدت إلى الحكم على الفرج، إذ أفاد ممثلون عن المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان بأن الرجل أنكر جميع التهم الموجهة إليه، مؤكداً أنه أُجبر على الاعتراف تحت التعذيب. وتشير روايات إلى أنه نُقل على كرسي متحرك بين جلسات التحقيق والمستشفى، وظل في الحبس الانفرادي لمدة 21 شهراً، وسط ظروف احتجاز وُصفت بالقاسية.

الفرج كان أحد المشاركين في احتجاجات عام 2011 التي شهدتها مدن عدة في شرق السعودية، متأثراً بموجة "الربيع العربي". وطالب المحتجون حينها بإصلاحات سياسية وتوسيع دائرة المشاركة الشعبية. وينتمي كثير منهم إلى المجتمع الشيعي في القطيف، الذي يقول ناشطون إنه يعاني منذ سنوات من تمييز ممنهج في بعض المجالات.

ورغم أن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان أطلق منذ عام 2015 سلسلة إصلاحات اجتماعية واقتصادية غير مسبقة، فإن منظمات حقوقية تشير في المقابل إلى تشديد القبضة الأمنية واتساع تطبيق عقوبة الإعدام في ملفات وصف بعضها بالغامض. فبحسب إحصاءات وكالة الأنباء الفرنسية، سجّلت المملكة في عام 2025 رقمًا قياسيًا جديدًا بإعدام 340 شخصًا، بينهم 232 على خلفية قضايا مخدرات، فيما وُصفت بعض تهم "الإرهاب" بأنها فضفاضة.

ونقلت منظمة "ريفراف" (Reprieve) الحقوقية عن المسؤولين فيها جيد بسيوني قولها إن الفترة الحالية "مرعبة لأي صوت ناقد في السعودية"، موضحة أن السنوات الأخيرة شهدت تزايدًا في تنفيذ الإعدامات بالتزامن مع انشغال العالم بالحروب في المنطقة. وأضافت أن "السلطات أعدمّت صحفيين وأشخاصًا شاركوا في احتجاجات وهم أطفال، بينما يُسكت المنتقدون في الظل".

وتابعت بـسيوني أن إعدام الفرج بعد تقارير عن تعذيبه وانتزاع اعترافاته "يعكس شعورًا بالإفلات من العقاب"، مشيرة إلى أن خبراء الأمم المتحدة كانوا قد وصفوا احتجازه بأنه تعسفي وطالبوا بالإفراج عنه مبكرًا.

هذه القضية أعادت إلى السطح التساؤلات حول حدود الإصلاح في السعودية، والتوازن بين حفظ الأمن الداخلي وضمان العدالة وحقوق الإنسان، في وقت يؤكد فيه ناشطون أن أصوات المحتجين ما زالت تُواجه بالقسوة، بينما تحذّر المنظمات الدولية من تبعات استمرار استخدام الإعدام على هذا النطاق الواسع.

في ختام المشهد، تبقى مأساة سعود الفرج رمزًا للتحذير من ثمن الكلمة في بيئة يغيب فيها الأمان القانوني للمعارضين، ورسالة إلى المجتمع الدولي بأن العدالة لا تكتمل إلا حين تُحمى كرامة الإنسان قبل القانون.